التحولات الاقتصادية في العراق

مزايا للاقتصـــــاد ومشكـــــلات للمستهلكين

احمد صدام عبد الصاحب
مركز دراسات الخليج العربي

تشير الظروف السياسية والاقتصادية التي يشهدها العراق الى التحول نحو الاقتصاد الحر والقبول بشروط المؤسسات الدولية وحرية عمل الشركات متعددة الجنسية وتحويل ملكية الدولة الى القطاع الخاص المحلي او العربي او الاجنبي، وهذا التحول شهدته بلدان نامية كثيرة نجمت عنه ايجابيات ولكنه لا يخلو من السلبيات والتي من ابرزها تحول الاقتصاد الى اقتصاد استهلاكي بالدرجة الاولى بحكم رفع القيود على حركة التجارة الدولية وضعف مستوى الانتاج المحلي حيث المنافسة غير المتكافئة.

وتركز اولويات هذه التحولات في الاقتصاد العراقي على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعتبر ضرورياً لاصلاح الاقتصاد العراقي حيث تخلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية وتدمير البنية التحتية واختلال في الانتاج ومعدلات عالية من البطالة وتفاوت كبير في توزيع الدخول، إذ يتجلى تأثير هذه الاستثمارات في حجمها بالنسبة الى باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، وعلى مستوى ميول المستثمرين المحليين في التنافس في مشروع اقتصادي معين. وبما ان القطاع النفطي في العراق هو القطاع الرائد حيث يساهم بـ (٩٥٪) في الناتج المحلي الاجمالي وحيث لا توجد مشروعات استثمارية محلية منافسة للشركات الاجنبية في المجال النفطي من جميع الجوانب، لذا فمن المتوقع ان يركز المستثمرون استثماراتهم في القطاع النفطي، وهو من افضل خيارات الاستثمار لكلا الطرفين حيث الميزة النسبية للنفط الخام المستخرج، فضلاً عن ذلك ان قدوم هذه الشركات لا يضر بالقطاع الخاص المحلي لعدم استطاعته الاستثمار في هذه المشاريع اصلاً، إذ يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر نقطة البدء المثلى للاصلاحات الاقتصادية، وذلك لان أي تحسن في الطاقة الانتاجية التصديرية للنفط الخام سوف ينعكس بشكل مباشر او غير مباشر على القطاعات الاخرى في الاقتصاد العراقي، ومن ذلك ان هذه الاستثمارات ذات اثر تنموي اكثر فائدة بالمقارنة مع استثمارات الشركات المحلية، فضلاً عما تؤديه من نقل للخبرات والتقنيات الحديثة واتاحة الفرص الوظيفية في هذا القطاع.

اما في القطاعات الاقتصادية الاخرى والتي يستطيع المستثمرون المحليون الاستثمار فيها فقط لا تؤدي الاستثمارات الاجنبية الى توليد قدر كبير من النمو مثلما تؤدي اليه استثمارات المالكين المحليين بسبب ضعف الروابط بين الشركات الاجنبية والاقتصاد المحلي وكنتيجة لحرية انتقال وتحويل ارباح الى الوطن الام.

الاستثمار الاجنبي والتكنولوجيا المتقدمة

ولتحقيق الفائدة المرجوة من الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع النفطي يشترط ان تكون الصفة الرقابية للدولة كفوءة وفعالة، فقد يعمل المستثمر الاجنبي على جلب تكنولوجيا قديمة في سبيل تقليل التكاليف وزيادة الارباح، وفي هذه الحالة لا يحقق جذب الاستثمار الاجنبي فوائد اكبر. ومن الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر في هذا القطاع، امكانية تحقيق سياسات الاصلاح الفعالة في الاقتصاد العراقي والرامية الى تنويع مصادر الدخل عن طريق زيادة القيمة المضافة للنفط الخام المستخرج، ويتم ذلك من خلال وضع استراتيجيات اقتصادية موضوعية تتمثل في تطوير القطاعات المرتبطة بالنفط وفي مقدمتها الصناعات البتروكيمياوية التي تدخل كمدخلات انتاجية في صناعات مهمة مثل صناعة الاسمدة والصناعات الكهربائية والجلود والصناعات الالكترونية وغيرها، إذ تتبين اهمية هذه الصناعات في زيادة القيمة المضافة لنسبة كبيرة من النفط الخام المستخرج، ومن هنا سيساعد الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع النفطي وصناعة البتروكيمياويات كخطوة اولى على بناء مشاريع استراتيجية طويلة الامد تهدف الى تعظيم التشابكات الصناعية بين عناصر الانتاج ومخرجاتها، وبالتالي ستكون التنمية الاقتصادية في العراق تنمية ذات قاع تهدف الى تنويع الايرادات لمواجهة حالات تزايد الاستهلاك والاستيراد نتيجة للاعتماد على التجارة الخارجية حيث واقع حال الاقتصاد العراقي الجديد.

تأثيرات مباشرة على المستهلكين

وبعيدا عن الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد العراقي، فقد يترتب على نمو عملية التحول الى الاقتصاد الحر وفقدان الدولة لجزء كبير من سيطرتها على الاقتصاد اضراره للمستهلكين تتمثل في ارتفاع اسعار السلع الضرورية او عمليات الاحتكار التي تمارس من قبل التجار على بعض السلع في سبيل رفع اسعارها وتحقيق اعلى الارباح، ومن الامثلة الواضحة هذه الايام على حالات الاحتكار ارتفاع سعر الشريحة الالكترونية الخاصة بالهاتف المحمول الى (١٥٠) دولاراً مع العلم ان شركة الاتصالات للهواتف المحمولة (الاثير) قد حددت سعر شراء هذه الشريحة للمستهلكين بحدود (٥٥-٦٠) دولاراً ، كما ارتفعت اسعار الخدمات باستثناء اسعار السلع الكهربائية، ولا يوجد سبب لذلك سوى حجة الارتفاع النسبي في رواتب موظفي الدولة وزيادة طلبهم على مختلف السلع والخدمات الضرورية حيث تبرز هذه المشكلة بصورة اكبر امام من لا يمتلكون وظيفة حكومية ولا عملاً حراً يحقق لهم مردوداً كافياً، فهناك الكثير من الافراد يعملون بمهن يكفي مردودها قوتهم اليومي حسب وامام ارتفاع الاسعار تبرز مأساة هذه الطبقة من المجتمع العراقي، ومن هنا يلاحظ ان هذه المشكلة قد امتصت الجزء الاكبر من الزيادات النسبية في رواتب موظفي الدولة وسبب ارهاقا اكبر لكاهل الطبقات الفقيرة العاملة في المهن البسيطة، وهي في الاخير تنعكس سلباً على رفاهية جميع ابناء المجتمع الذين يأملون من وراء التحولات الاقتصادية الجديدة خيراً يرفعون فيه من مستواهم المادي، ولذلك من الضروري ان يكون للدولة دور فعال في مواجهة مثل هذه المشكلات ويمكن ان يتم ذلك من خلال انشاء هيئة باسم "هيئة حماية المستهلك" وتكون مختصة بتلقي شكاوى المواطنين وبحث حالات انتهاك حقوق المستهلك ومعالجتها بصورة سريعة نسبياً بالقوانين والقرارات الرادعة للمخالفين من التجار او الشركات، كما يجب ان يتمتع المختصون في هذه الهيئة بدرجة عالية من النزاهة والاخلاص في اداء المهام. وبديهي انه لا يكفي لحماية المستهلك اصدار قانون ولكن يجب ان تكون هناك آلية للتنفيذ والمتابعة ووجود عقوبات للمخالفين الذين ينتهكون احكام حماية المستهلك، اذ من المحتمل ان تساعد هذه الهيئة في توفير الحماية للمستهلكين وتخفيف معاناتهم، وتمنياتنا ان تكون ايجابيات التحول اعظم من سلبياته بما يبني ركائز امنة لمسيرتنا الحياتية الجديدة.

روسيا تسجل فائضا في الميزانية وارتفاعا بإنتاج النفط

أعلن وزير الاقتصاد الروسي جيرمان جريف عن فائض في ميزانية بلاده بنسبة ٥,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام الحالي يهبط إلى ما لا يتجاوز ٢٪ من الإجمالي بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨.

وأعلن جريف زيادة صندوق تثبيت الميزانية الذي يجمع الإيرادات غير المتوقعة من ارتفاع أسعار النفط إلى ١,٢ تريليون روبل (٤٢ مليار دولار) في نهاية عام ٢٠٠٥ بعد تخصيص ١٥ مليار دولار منه لتسديد نادي باريس في إطار خطة لتسوية ديون روسيا.

وبناء على تقديرات سابقة لوزارة المالية فقد توقعت فائضا بمبلغ ١,١٣ تريليون روبل (٣٩,٥٧ مليار دولار) ينخفض إلى ٥٠٠ مليار روبل في العام المقبل ثم إلى ٣١٤ مليارا في عام ٢٠٠٧ قبل انتعاشه إلى ٣٥٠ مليارا في عام ٢٠٠٨.

من جهة أخرى توقعت وزارة النفط تسجيل إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز أعلى مستوياته منذ انهيار الاتحاد السوفياتي كمية ١١٩ مليون طن في الربع الثالث من العام الحالي (٩,٤٨ ملايين برميل يوميا).

وأوضحت أنه سيصدر ٤٣,٥ مليون طن من هذه الكمية -عبر شركة ترانسنفت المحتكرة لخطوط الأنابيب- إلى الأسواق الخارجية.

مركز تطوير الاقتصاد العراقي ودوره في تعزيز قدرات مؤسسات القطاع الخاص

رياض القره غولي

في ظل سياسة الانفتاح الجديدة ظهرت مراكز أقتصادية عديدة تهتم بخدمة وتطوير الاقتصاد العراقي من خلال توفيرها خدمات استشارية ودراسات لمصلحة مؤسسات محلية ودولية تبحث في مواضيع تخص الاقتصاد العراقي من جهة ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص وتطويرها كي تأخذ دورها في تنمية مواردها الطبيعية والبشرية عبر دورات تدريبية في شتى الميادين الاقتصادية او التعاون مع المؤسسات الاقتصادية المماثلة داخل العراق وخارجه.

مركز تطوير الاقتصاد العراقي أحد المؤسسات الاقتصادية الجديدة وقد حدثنا عنه مديره المهندس رائد الرحماني بقوله: ان المركز هو منظمة اقتصادية غير حكومية تم تأسيسها من قبل رجال اعمال مستقلين من اجل مساعدة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص وملاكاتها في مرحلة أقتصاد السوق المتنامي في العراق.

وقد أشر مركز تطوير الاقتصاد العراقي ضعف اداء مؤسسات القطاع الخاص في الفترة الماضية بسبب ضعف النظام المصرفي والخدمات المصرفية ورداءة النظام الضريبي والضمان الاجتماعي والمصادر العشوائية وغير المبرمجة للموجودات من قبل الدولة اضافة الى ضعف نظام التأمين والخدمات المقدمة في هذا المجال ورداءة وعدم تحسين البنية التحتية ونقص الاستثمار وغياب وسائل جذبه.. وتطرق الى النشاطات التي انجزها المركز قائلاً:

لقد استطاع مركزنا تنظيم دورات في استخدام الحاسوب وادارة الاعمال في داخل العراق وخارجه شارك فيها اكثر من (٧٥٠) متدربة ومتدربا حتى الآن في اطار خطط المركز لتطوير مهارات سيدات ورجال الاعمال وزيادة كفاءاتهم في اطار التخطيط واجراءات الموازنات العامة ودراسات الجدوى الاقتصادية وسبل فتح الاعتمادات وطرق الاستيراد والتصدير.

ويسعى الى بناء مراكز تدريب في العراق مجهزة باحدث التقنيات لتدريب (الكوادر) العراقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص الصناعي والزراعي والحرفي وزيادة دوره في التنمية واعمار العراق، الى جانب ذلك فانه يقوم باجراء دراسات جدوى اقتصادية لتلك المؤسسات الصغيرة ومساعدتها في الحصول على القروض لتوسيع وتطوير تلك المشاريع والمؤسسات اضافة الى العمل مع المؤسسات الاقتصادية الاخرى لتأسيس المظلة الاقتصادية او المجلس الاقتصادي الذي يمثل القطاع الخاص في العراق والذي نأمل ان يكون جهة استشارية في تشريعات القوانين الاقتصادية ووضع قانون جديد للاستثمار لجذب الاستثمارات العراقية والدولية.

وتتلخص اهداف المركز كما يذكره لنا المهندس الرحماني، في محاربة الفقر والبطالة ودعم دور المرأة في اعادة بناء العراق وعمل مشاريع داخل العراق بالتعاون مع مستثمرين ورجال اعمال عراقيين ودوليين لخدمة وتطوير الاقتصاد العراقي ومساعدة مؤسسات القطاع الخاص العراقية على تحسين منتجاتها وخدماتها لتتلاءم والمستوى العالمي وجعلها منافسة للمنتجات والخدمات الاجنبية اضافة الى عمل شراكات عراقية . دولية في مجالات الاستثمار كافة، مشيراً الى نية المركز اقامة معارض تجارية داخلية وخارجية لتكون فرصة امام القطاعين العام والخاص لابرام عقود عمل و الاطلاع على المنتوجات العالمية بهدف تحسين واقع الصناعات العراقية وتطوير التعاملات التجارية مع الشركات العالمية.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

سوق العراق للاوراق المالية النشرة اليومية ليوم الاربعاء المصادف 2005/6/22

اسم الشركة	عدد الاسهم المتداولة	حجم التداول (دينار)	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	سعر السوق الحالي	معدل السعر السابق	اعلى سعر بيع	ادنى سعر شراء	سعر اخر طلب شراء	سعر اخر عرض بيع
قطاع المصارف										
المصرف الاسلامي خ	80748796	356113475	4,450	4,500	4,400	4,500	4,500	4,350	4,350	4,500
مصرف الشرق الاوسط خ	37101189	358493853	9,500	9,600	9,650	9,350	9,750	9,500	9,500	9,700
مصرف البصرة خ	58807292	356447846	6,050	6,000	6,050	5,950	6,200	6,000	0,000	6,000
مصرف سومر التجاري خ	7137566	33352901	4,750	4,500	4,650	4,750	4,750	4,500	4,700	5,000
مصرف الاقتصاد خ	407000	7276000	17,500	18,000	17,900	16,450	18,000	17,500	0,000	19,000
مصرف الخليج التجاري خ	22359569	273855673	11,750	11,500	12,250	11,000	12,500	11,500	11,250	0,000
مصرف نور كناء خ	46364232	715225312	15,250	15,650	15,450	27,650	16,000	14,000	0,000	0,000
مصرف الموصل خ	48358721	289383075	5,800	5,900	6,000	5,750	6,100	5,800	5,950	6,000
مجموع قطاع المصارف	301284365	2390148135								
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف 121,237										
قطاع التامين										
الاهلية للتامين خ	744578	2606023	3,500	3,500	3,500	3,500	3,500	3,500	3,500	4,000
مجموع قطاع التامين	744578	2606023								
بلغ الرقم القياسي لقطاع التامين 115,59										
قطاع الاستثمار										
الامين للاستثمار المالي خ	375840	1008476	2,650	2,750	2,700	3,000	2,750	2,650	2,650	3,000
مجموع قطاع الاستثمار	375840	1008476								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الاستثمار 118,857										
قطاع الخدمات										
مدينة العاب / الرصافة خ	640621	5695614	8,900	8,500	8,900	6,000	8,900	8,500	8,500	9,250
الموصل لعدد الالعاب م	50000	400000	8,000	8,000	8,000	8,000	8,000	8,000	7,250	8,250
المحورة العقارية خ	83022017	606829303	6,500	7,200	7,300	5,100	8,000	6,500	0,000	0,000
الامين العقارية خ	1250000	3750000	3,000	3,000	3,000	2,950	3,000	3,000	3,000	3,100
العراقية للنقل الجوي م	979612	6845291	6,500	7,000	7,000	7,250	7,000	6,500	7,000	0,000
مجموع قطاع الخدمات	85942250	623320208								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات 113,497										
قطاع الصناعة										
الخياطة الحديثة خ	463284	1858136	4,100	4,000	4,200	4,000	4,100	4,000	0,000	0,000
الغزيرة الصناعية خ	128988658	534806430	5,500	4,050	4,150	15,400	5,500	3,750	4,050	4,100
البصرة الشرقية خ	38000	145800	4,050	4,050	4,000	4,050	4,050	4,050	0,000	4,500
بغداد للمشروبات الغازية م	19288259	118532369	6,150	6,150	6,150	6,300	6,250	6,100	6,100	0,000
الفسفور العراقية م	12033894	35689182	3,000	3,050	3,000	3,000	3,050	2,950	2,900	0,000
الهلال الصناعية م	3842788	27252180	7,000	7,200	7,100	7,000	7,200	7,000	0,000	7,500
الصناعات الكيماوية م	135000	1498500	11,100	11,100	11,100	11,000	11,100	11,100	11,200	12,000
الصناعات الالكترونية م	8901977	47955676	5,350	5,400	5,400	5,400	5,400	5,350	5,400	7,000
الكندي لانتاج اللقاحات م	20000	170000	8,500	8,500	8,500	8,500	8,500	8,500	0,000	0,000
الصناعات الغذائية م	1962866	10042755	5,100	5,250	5,100	5,100	5,250	5,100	5,250	5,800
الاصباغ الحديثة م	1746500	13994150	8,100	8,000	8,100	8,000	8,100	8,000	8,000	0,000
السراجيات والانابيب م	10332224	77491680	7,500	7,500	7,500	7,500	7,500	7,500	0,000	0,000
صناعة الكرتون م	1489163	9307269	6,250	6,250	6,250	6,150	6,250	6,250	0,000	0,000
المواد الانشائية الحديثة م	2070793	4197586	2,200	2,000	2,050	2,400	2,200	2,000	0,000	0,000
مجموع قطاع الصناعة	191311406	883141712								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة 27,539										
قطاع الفنادق والسياحة										
فندق فلسطين م	20000	1490000	74,500	74,500	74,500	75,000	74,500	74,500	0,000	75,000
فندق عشتار م	110000	7920000	72,000	72,000	72,000	70,000	72,000	72,000	68,000	80,000
فندق بابل م	410000	24662500	61,250	60,000	60,150	61,500	61,250	60,000	0,000	0,000
مجموع الفنادق والسياحة	540000	34072500								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة 30,345										
قطاع الزراعة										
نثار للانتاج الزراعي خ	5560000	6060000	1,100	1,000	1,100	1,050	1,100	1,000	0,000	1,050
الاهلية للانتاج الزراعي خ	220524	341812	1,550	1,550	1,550	1,550	1,550	1,550	0,000	0,000
اسمنت الشرق الاوسط خ	21994	49487	2,250	2,250	2,550	2,250	2,250	2,250	0,000	0,000
العراقية لتسويق اللحوم	1200000	16800000	4,000	4,000	4,750	14,000	14,000	14,000	0,000	0,000
المنتجات الزراعية م	153574	767870	5,000	5,000	6,000	5,000	5,000	5,000	0,000	0,000
مجموع قطاع الزراعة	7156092	24019169								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة 91,090										
المجموع العام للاسهم	587354531	3956316223								
بلغ الرقم القياسي العام 57,551 عدد النقاط 0,893 الاهمية النسبية % 1,577										

في الهم الاقتصادي

هل تعود العافية الى مصرف البركة من جديد؟

حسام الساموك

وردتنا رسائل شتى بشأن ما تتعرض له آليات المصارف الاهلية من اشكالات، وكانت اشكالية مصرف البركة عنواناً بارزاً لما تعرض له من تعتيم وتقولات تعرضت للنيل من مسيرته.

لقد كان مشروع تكوين المصرف منذ بدايته في عام ٢٠٠٢ يعاني مبررات تنصل مؤسسيه من اكمال شوط انطلاقته حين اتاحوا للمكتتبين ان يدفعوا في مرحلة التأسيس نصف ثمن السهم المكتتب به ليتاح للمساهمين بعد اشهر دفع ثمن النصف الثاني، محاولة من المؤسسين لضمان اندفاع اكبر عدد من المساهمين في التزاحم على ابواب الاكتتاب.

فكانت الكبوة الاولى معاصرة لانطلاقته حين تردد غالبية المساهمين، بل ربما كان بعض المؤسسين معهم في دفع القسط الثاني لاثمان اسهمهم، وقد اضطرت ادارة المصرف التي تفاءلت في البدء عند بدء المصرف اعماله، لتوجيه انذارات انتهت بالتجاسر على التهديد ببيع نصف اسهمهم غير مدفوعة الثمن بالمزايدة في سوق الاوراق المالية، لكن هذا التهديد لم ينفع على ما يبدو في حمل هؤلاء على دفع مديونياتهم، مما دفع ادارة المصرف، ربما بفعل (توسطات اهل الخير) لأن تتريث في اجراءاتها، لكن سوء ادارة المصرف وآلياتها المفتقرة للتجربة والجدارة معاً سرعان ما دفعها لارتكاب مخالفات لا يحمل عليها لبيب، مما جعلها تقدم على سحب صكوك من دون رصيد من البنك المركزي وصل الى حد ان تصل المبالغ المترتبة للبنك المركزي على المصرف الى ثمانية مليارات دينار، ومثل هذه الحالة الخطرة املت على البنك المركزي ان يتدخل حفاظاً على المال العام اولاً، وعلى مصالح المساهمين عموماً فجمد صلاحيات مجلس الادارة وعين وصياً قانونيا هو السيد محمد صالح الشماع، الذي سارع بدوره للملمة شمل فعاليات المصرف والعمل على انقاذ تدهور موقفه المالي وعدم تعرضه للخيار الاسوأ في التصفية.

امام هذا الواقع، وما تدافعت جهود الساعين للنهوض بالمصرف، بدأت مفاوضات مع اطراف خارجية ومحلية لتعزيز موقفه المالي ومحاولة انعاش فعالياته المصرفية واستئناف دوره بين المصارف المماثلة تم الاتفاق المبدئي على مشروعين يتهيأ كل منهما للتعاقد مع المصرف لاستعادة فعالياته وتداولاته المالية حيث قدم عرض مبدئي من البنك الاهلي الاردني لتبني استنهاض مجهودات مصرف البركة وعودته للساحة المصرفية وينتظر ان يجري البت في تبني هذا المشروع في ٣٠/ حزيران الجاري، اما العرض الثاني فقد تقدم به مصرف الشرق الاوسط العراقي وفق برنامج تصعيد رأسماله الى عشرة مليارات دينار كحد ادنى ليستعيد مصرف البركة عافيته ويعود لمزاولة نشاطه.

الطريف أن (لعنة) الاكتتاب بنصف الاسهم ظلت تطارد المصرف وادارته حتى اللحظة، حين انذر الوصي على المصرف خمسة وستين مساهماً بالمسارعة الى تسديد القسط الثاني لاثمان اسهمهم التي ظلوا مدينين بها بعد اكثر من ثلاث سنوات من عمر المصرف المتقهقر، بل ان العدد الذي يمتلكه بعض المساهمين المدينين يتعدى مئات الملايين من الاسهم. فهل يتجاسر المصرف على عرض بيع الاسهم غير المسددة في المزايدة العلنية؟